

## المحكمة الدولية

تقرير القاضي أنطونيو كاسيزي تضمّن ما بدا تحويراً لبعض المعلومات التي تتعلّق بعمل المحكمة الدولية الخاصة بجريمة اغتيال الرئيس رفيق الحريري، وتضليلاً في قضية اللواء الركن جميل السيد، وتناقضاً في التعامل مع تسريب التحقيقات السريّة

## تقرير عن تقرير كاسيزي (4/4)

## المحكمة تفصح نفسها

## عمر نشابة

«تعدّ ثقة الجمهور العامل الأساسي الذي يقوم عليه عمل كل محكمة. فلا غرابة إذا في أن يركّز خصوم المحكمة تهجماتهم على صدقية التحقيق، في محاولة لزعزعة ثقة الجمهور العام بها». ورد ذلك في الصفحة 27 من التقرير السنوي الثاني الذي قدّمه أخيراً رئيس المحكمة الدولية الخاصة بجريمة اغتيال رفيق الحريري، القاضي أنطونيو كاسيزي، إلى بان كي مون وسعد الحريري. لكن «التهجّم» على «صدقية» التحقيق الدولي ارتكز على عناصر تستدعي، بحسب المعايير الدولية في مجال العدالة الجنائية، اتخاذ القاضي أنطونيو كاسيزي، بصفته رئيساً للمحكمة، إجراءات فورية لمعالجتها. فدو «التهجّم» على صدقية التحقيق ارتكز بالأساس على ثلاث ممارسات:

- تسريب محاضر التحقيق وتسجيلات المقابلات التي أجراها المحققون الدوليون مع شهود مشتبه فيهم.

- اعتماد المحققين الدوليين على شبكة الاتصالات، بينما أقر اتحاد الاتصالات الدولي ووزارة البريد والاتصالات اللبنانية باختراق الشبكة من قبل الاستخبارات الإسرائيلية.

- ازدواجية معايير المدعي العام الدولي، حيث إنه اعترف علناً باستجوابه مسؤولين في حزب الله بصفتهم شهوداً،

## سياسة إعلامية «قوية»

حدّد القاضي كاسيزي النهج المستقبلي للمحكمة بالآتي: «مواصلة تنفيذ سياسة إعلامية قوية واستراتيجية المحكمة للتواصل الخارجي، لضمان إدراك المواطنين في لبنان ومنطقة الشرق الأوسط وعلى الصعيد الدولي، لدور المحكمة وأنشطتها. وبغية الوصول إلى أوسع جمهور ممكن، سيصدر المزيد من المواد الإعلامية، وستقام في بيروت ولاهاي سلسلة من النشاطات التي تُعنى بعمل المحكمة» (صفحة 23). وبدا ذلك للتغطية على تجاوزات مكتب المدعي العام الدولي لأبسط المعايير الدولية في مجال العدالة الجنائية. أما بخصوص الشفافية، فقد ورد في التقرير «تعزيز الشفافية في عمل المحكمة القضائية إلى حدّ لم تشهده من قبل المحاكم الجنائية الدولية الأخرى» (صفحة 10). غير أن المحكمة لم تنشر تقرير المراجعة الأولى لحسابات المحكمة، الذي أكد كاسيزي في تقريره السنوي أنه وُضع في أيلول 2010 (صفحة 22)، على الرغم من أن هذا التقرير لا يدخل ضمن السريّة التي يفترض الحفاظ عليها. فمن حق اللبنانيين الذين يسدّدون 49% من موازنة المحكمة معرفة كيف تصرف أموالهم.

بينما رفض الإفصاح عن مجرد احتمال استجوابه إسرائيليين أو أشخاصاً موجودين في إسرائيل.

إن رئيس المحكمة الدولية مؤتمن على حسن سير عملها وعلى تنفيذ مقتضيات قرار مجلس الأمن 1757/2007 الذي ينص على وجوب عمل المحكمة وفق «أعلى المعايير الدولية في مجال العدالة

الجنائية». لكن يبدو أن كاسيزي فضّل تحميل منتقدي المحكمة مسؤولية إخفاقاتها المهنية وتجاوز الموظفين فيها للمعايير العدلية، بدل أن يعالج الشوائب عبر منع التسريبات وتصحيح أخطاء المحققين.

قال كاسيزي إن «الانتقاد المركز الذي واجهته المحكمة تطوّر منذ مباشرة

أعمالها إلى حملة تضافرت فيها جهود بعض الجهات ضد وجود المحكمة بحدّ ذاته» (صفحة 21)، لكنه تناسى على ما يبدو أن «وجود المحكمة» لم يحظ بموافقة مجلس النواب اللبناني، ولم يحصل وفقاً للآليات الدستورية الوطنية، وبالتالي لا بدّ أن يعبر البعض عن انتقادات بشأن «وجود» هذه الآلية الدولية التي تتدخل

في الشؤون القضائية اللبنانية، وذلك انطلاقاً من الحس بالمسؤولية الوطنية.

## سياسة الردّ الانتقائي

أقرّ كاسيزي في تقريره بأن «مكتب المدعي العام كان انتقائياً في إصدار بيانات صحافية رئيسية، وذلك لتحديث معلومات عن تطورات مهمة أو عندما

## محاكم

## السجن خمس سنوات لتاجر ممنوعات

مخزّنه من دون علمه، وقد ثبت أنه يتاجر بالمخدرات ويتعاطاها، وأنه يضيف الحشيشة إلى ما يأخذه بعض الزبائن عندما يشترون منه الكوكايين. جاء في نص الحكم الصادر في حق جواد أنه أقدم على فعل الجنائية المنصوص عليها في المادة 126 مخدرات، مما يقتضي تجريمه بها، وأن فعله لجهة تعاطي المخدرات يؤلّف الجنحة المنصوص عليها في المادة 127 مخدرات مما يقتضي إدانته باحكامها.

صدر حكم بتجريم جواد بالجنائية المنصوص عليها في المادة 126 مخدرات، وبإزالة عقوبة الأشغال الشاقة المؤبدة به وتغريمه خمسين مليون ليرة، وإيداعه بالجنحة المنصوص عليها في المادة 127 مخدرات وحبسه لمدة ثلاثة أشهر وتغريمه مبلغ مليون ليرة، ثم بإدغام العقوبتين سناً إلى المادة 205 ق.ع. بحيث لا تنفذ في حق جواد سوى العقوبة الجنائية لأنها الأشد، وإنزالها تخفيفاً سناً إلى المادة 253 ق.ع. إلى الأشغال الشاقة المؤقتة لمدة خمس سنوات والغرامة إلى خمسة ملايين ل.ل. وعلى أن يحبس يوماً واحداً عن كل خمسة وعشرين الف ليرة لبنانية عند عدم الدفع، وتحسب له مدة توقيفه الاحتياطي.

(الأخبار)

توافرت لدى رئيس مكتب مكافحة المخدرات المركزي معلومات مفادها أن بيتر (اسم مستعار) يروّج المخدرات في بيروت ومحيطها. انتقلت دورية من المكتب إلى شارع الحمرا في 2004/12/15 ورصدت سيارة «بي ام» يقودها بيتر وبرفقته شخصان آخران. أوقف ركاب السيارة واقتيدوا إلى مكتب مكافحة المخدرات، حيث أخضعوا لفحوصات مخبرية بيّنت تعاطيهم لمادة الحشيشة.

في التحقيقات الأولية لم ينكر بيتر أنه يتعاطى حشيشة الكيف، وقال إنه يفعل ذلك عندما يكون بصحبة رواد (اسم مستعار) الذي عرفه قبل فترة وجيزة إلى قريبه حسان (اسم مستعار)، وصار يتعاطى الحشيشة في منزل الأخير.

أما رواد، فقد اعترف خلال التحقيق معه بأنه يتعاطى حشيشة الكيف عندما يكون برفقة خاله جواد (اسم مستعار)، وقد تبين أن الأخير متوار عن الأنظار وفي حقه أكثر من خمسين أسبقية ترويح واتجار بالمخدرات (حتى عام 2004) وأنه مطلوب للعدالة.

تمكنت القوى الأمنية أخيراً من إلقاء القبض على جواد، وحوكم أمام محكمة الجنايات في بيروت برئاسة القاضية هيلانة اسكندر وعضوية المستشارين القاضيين عماد سعيد وهاني الحجار، وقال إن ابن شقيقه يأخذ المخدرات من

## ما قبل ودل

لا تزال الاعتداءات على العمال السوريين تسجّل يومياً. الواحدة بعد ظهر يوم الإثنين الماضي، عُثر على أحمد علي العلي (30 عاماً) جثة هامدة في غرفة المصعد التابعة لمطبعة يعمل فيها قرب الجديدة. في اليوم نفسه، تعرض العامل وائل ع. للسلب في الدكوانة، وقد عمد مجهولان يستقلان دراجة نارية، إلى سلبه مبلغ 700 دولار بعدما انتحلا صفة أمنية، ثم فرّوا إلى جهة مجهولة. ليل أول من أمس، كان بهاء ص. ينتقل على متن سيارة فان آجرة من الأوزاعي إلى منطقة السفارة الكويتية، فشهّر أحد الركاب سكيناً في وجهه وسلب منه هاتفه الخليوي.

## متابعة

## سرقات «غريبة»: صهريج وجرار زراعي

في اليوم نفسه، دخل مجهول إلى معمل بلاط وجرانيت في مشان (قرب جونيه)، وسرق من داخله ستة ألواح جرانيت بطول 3 أمتار وعرض مترين، قدرت قيمة المسروقات بنحو خمسة آلاف دولار. من جهة ثانية، سُجّلت عملية سرقة أسلاك كهربائية من خربة الدوير، الأسلاك المسروقة تابعة للشبكة العامة وهي بطول 800 متر، وقد فر اللصوص إلى جهة مجهولة. وسُرقت سيارة تويوتا من البداوي، بداخلها مواد غذائية وسكاكر بقيمة 7 ملايين ليرة. وقعت عملية السرقة صباح الثلاثاء، وقد عثرت القوى الأمنية على السيارة في بحنين.

(الأخبار)



الأسلاك المسروقة تابعة للشبكة العامة وهي بطول 800 متر (أرشيف - هيثم الموسوي)